دور وبنية الحكومة المغربية بعد العام ٢٠١١

أ. م.د. بدرية صالح عبد الله

جامعة بغداد_مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

The role and structure of the Moroccan government after 2011

Assist. Prof. Dr. Badria Saleh Abdullah
University of Baghdad - Center for Strategic Studies for Communication

المستخلص/ تسلم المعارضة الحكومة وبداية الحديث عن عملية التحول الديمقراطي و الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ثورات الربيع العربي, والتي شهدتها المغرب في ٢٠ / فبراير /٢٠١١ والتي نتج عنها الدستور الجديد لعام ٢٠١١ وقد حمل التغيير في الدستور ٢٠١١ على مستوى المؤسسات السياسية وعلى مستوى تشكيل الحكومة, أكد الدستور الجديد ان نظام الحكم في المغرب نظام ملكية دستورية برلمانية ديمقراطية واجتماعية والسيادة فيها للأمة تمارسها مباشرةً بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية، والمغرب يعرف التعددية الحزبية حيث ان الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع .

الكلمات المفتاحية: بنية, المغرب, الحكومة

Summary: The opposition received the government and the beginning of talk about the process of democratic transition and the popular protests witnessed by the Arab Spring revolutions, which Morocco witnessed on February 20, 2011, which resulted in the new constitution for the year 2011. The change in the 2011 constitution was carried out at the level of political institutions and at the level of government formation The new constitution affirms that the system of government in Morocco is a system of parliamentary, democratic and social constitutional monarchy, and sovereignty in it is exercised by the nation directly through referendum and indirectly through constitutional institutions. Morocco knows partisan pluralism, as political parties, trade union organizations, local groups and

professional chambers contribute to organizing and representing citizens, and the single-party system is an illegal system.
Keywords: structure, Morocco, government

المقدمة: لقد شهدت المغرب منذ الاستقلال تغيير واضح في مراحل تطوره السياسي من مرحلة الصراع بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية حول صورة السلطة وطريقة ممارستها ووضع الدستور في الستينات من القرن الماضي ثم المسلسل الديمقراطي في السبعينات وصولاً الى المرحلة الدستورية في التسعينيات التي اعلنت دستور ١٩٩٢ ودستور ١٩٩٦ وثم مرحلة تجربة التناوب التوافقي عام ١٩٩٨, و تسلم المعارضة الحكومة وبداية الحديث عن عملية التحول الديمقراطي و الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ثورات الربيع العربي, والتي شهدتها المغرب في ٢٠/فبراير /٢٠١١ والتي نتج عنها الدستور الجديد لعام ٢٠١١ وقد حمل التغيير في الدستور ٢٠١١ على مستوى المؤسسات السياسية وعلى مستوى تشكيل الحكومة .

هدف البحث: ان طبيعة الحكومة المشكلة بعد العام ٢٠١١ بناءاً على نتائج صناديق الاقتراع ومكوناتها وطبيعة التحالفات التي قادها الحزب القائد للحكومة خضعت للخنوع و للإكراه في الواقع السياسي والمهادنة والمرونة .

اشكالية البحث : يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الاتية :

- هل تم تأسيس نمط جديد للحكومة المغربية بعد دستور ٢٠١١.
- هل قلصت النصوص الدستورية من صلاحيات الملك .
- هل نظم الدستور الجديد العلاقة بين الملك وباقي السلطات الدستورية .
- دور البرلمان المغربي وفق دستور ٢٠١١ .

فرضية البحث: ان طبيعة الحكومة المغربية بعد ستور ٢٠١١ ركزت على المشروعية الانتخابية ورضى الملك وتجاهل مشروعية الانجاز وبعيدة عن نمط الحكومة الحزبية التي يؤسسها النص الدستوري .

خطة البحث : يقسم البحث الى المقدمة و المبحث الاول : النظام السياسي في المغرب بعد العام ٢٠١١, والمبحث الثاني : الحكومة المغربية بعد دستور ٢٠١١, و الخاتمة .

المبحث ألأول : النظام السياسي في المغرب بعد العام ٢٠١١:

المطلب الاول : نبذة تاريخية : لقد صدرت الوثيقة الدستورية الاولى بعد استقلال المغرب في ١٤/ديسمبر /١٩٦٢ و تكرس بموجبها سيادة القصر السياسية و اسست (الملكية الدستورية)

يسود الملك فيها ويحكم, وليم يصبح ذلك الدستور ساري المفعول حتى ١٨/ نوفمبر/ ١٩٦٣ مع افتتاح الدورة الاولى للبرلمان الذي انتخب في العام ذاته ولكن شكل البرلمان الجديد جراء العلاقات المتضاربة وعدم حصول اي من الحزبين الرئيسيين انذاك اي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية على الاغلبية وفي مواجهة استحالة انشاء حكومة وحدة وطنية وعدم التوصل الى اغلبية برلمانية واضحة, و استخدم الملك لحل الازمة الفصل (٣٥) من الدستور الذي اعطاه الحق بإعلان حالة الاستثناء وحكم الملك طوال خمس سنوات من دون الاحزاب بمساعدة مستشاريه المدنيين والعسكريين وبدعم شبكة واسعة من النخب المحلية, وفي ٣١ /يوليو / ١٩٧٠ انتهت حالة الاستفتاء رسمياً مع صدور دستور عام ١٩٧٠ لكن نظام (سلطات الاستثناء) ظل موجود وبأسلوب مختلف, وقد اضعف دستور ١٩٧٠ دور الاحزاب السياسية و وقر واجهة برلمانية لما بات حكماً ملكياً مطلقاً بجوهره وبلغت قوة النظام الملكي عام ١٩٧٠ ونجح في تجنيد احزاب المعارضة و تهميش دور الاحزاب السياسية وسوء استخدام السلطة السياسية هذا ما ادى الى توسيع دور الجيش ومن ثم حدوث انقلاب في يوليو عام ١٩٧١ مما اضطر الملك الى التواصل مع حزبي المعارضة (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاستقلال) .

وظلت السلطة التنفيذية والتشريعية متركزتين بيد الملك الحسن الثاني حتى مع ادخال الاحزاب السياسية بموجب الفصل (١٠٢) من دستور ١٩٧٢, وفي فترة التسعينيات استمر ضغط المعارضة عندها طرح الملك مشروعاً جديداً لمراجعة دستور ٢٠/اغسطس/١٩٩٢, واستجابت جزئياً لمطالبها, اما دستور عام ١٩٩٦ المعدل فقد جاء نتيجة اتفاق بين النخب المعارضة والنظام الملكي وأفسح المجال (التداول التوافقي) وإنشاء حكومة ائتلافية برئاسة حزب المعارضة النافذ (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) وبعد اعتلاء الملك محمد السادس العرش عام ١٩٩٩ اعاد تأكيد نواياه بالحكم والسيادة ومنذ عام ١٩٩٩ حتى ٩/مارس/٢٠١١ لم يشر الملك محمد السادس الى الاصلاحات الدستورية بصراحة ولم تصبح الاصلاحات الدستورية جزء من البرنامج السياسي للنظام الملكي الا بعد ٢٠/فبراير .

يعرف الفصل الاول من الدستور النظام بأنه (ملكية دستورية, ديمقراطية, برلمانية واجتماعية) و من المفترض في النظام السياسي ان يرتكز على فصل السلطات و التوازن والتعاون فيما بينهما اضافة الى المواطن و الديمقراطية التشاركية و بموجب الدستور المغربي فان الملك يملك ويحكم وسلطاته ليست رمزية فحسب و حتى ان كان الفصل السادس من

الدستور يفيد بان (القانون هو اسمى تعبير عن ارادة الامة) وان (الجميع اشخاصاً ذاتيين و اعتباريين بما فيهم السلطات العمومية متساوون امامه وملزمون بالامتثال له) فانه لا يضع الملك بالضرورة تحت اي قيود قانونية اذ يمنح الدستور الملك منزلة عليا تسمو على المساءلة والمحاسبة و ان مفهوم (الملكية الاجتماعية) هنا يشير الى الحقوق الاجتماعية و دور الملكية في حمايتها [١] . ان الدستور الجديد يعد اكثر انفتاحاً مقارنة بالدساتير السابقة التي كانت تعلي الهوية الانتقائية (عربية و اسلامية) و تنص المقدمة على ان الوحدة الوطنية قد صيغت بانصهار المكونات العربية, الاسلامية, الامازيغية, الصحراوية, الحسانية، والغنية بميراثها الافريقي والاندلسي و العبدلي و المتوسطي و لم تعد اللغة العربية وحدها لغة الدولة الرسمية فقد اصبحت اللغة الامازيغية لغة رسمية ايضاً و جزءاً من ميراث مشترك بين جميع المغاربة بدون استثناء الفصل (٥) . كما تنوي الدولة ايضاً العمل على صياغة الثقافة الحسانية كجزء من الهوية الثقافية المغربية وسيكون المجلس الوطني للغات مسئولاً عن حماية اللغات كما تصف المقدمة الدستور المملكة بأنها دولة اسلامية ذات سيادة كاملة في الفصل (٣) وان الملك بصفته امير المؤمنين، ويضمن الالتزام بالدستور كما يورد دستور ٢٠١١ مجموعة من حقوق الانسان الجديدة التي لم يكن يتضمنها دستور ١٩٩٦ وتشمل (الحق في الحياة, الحق في الامن الشخصي, الحق في السلامة الجسدية والمعنوية, الحق في حماية الحياة الخاصة, فقرة البراءة و الحق في محاكمة عادلة, حق الحصول على العدالة, حق الحصول على المعلومات, الحق في الرعاية الصحية , الحق في الضمان الاجتماعي, الحق في السكن اللائق, الحق في تقديم العرائض) . صحيح ان الملك يوجه الفصل (٤٢) هو حامي الاختيار الديمقراطي, وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات [٢], يقتضي مفهوم الدولة الوطنية كما ترسخ في تجربة المغرب ان تكون الدولة من دون لون او دين بل

[١] كانت المرأة في طليعة الاحتجاجات وحضور قوي للنساء في الحراك و قامت الدولة لدعم النساء مثل (الخطة الحكومية للمساواة ، اكرام) ٢٠١٢ – ٢٠١٦ اداة صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء , اصدار وزارة الداخلية دورتين وزاريتين لصالح النساء مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لمكافحة كل اشكال التمييز ضد المرأة و للمزيد انظر .. الحبيب استاتي زين الدين وسعيد شاك , الحراك النسائي المغربي : جدلية التنازع و التمكين , المستقبل العربي (٤٨٥) تموز \٢٠١٩ , ص ٧٤.. ودور المرأة المغربية في المجال يستفيد من حركة التحديث التي يعيشها المغرب وبصفة خاصة من دينامية الانتقال الديمقراطي .. للمزيد انظر .. محمد بنهلال , المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات و سبل التجاوز , المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد (٢٩) , شتاء ٢٠١١ , ص ١٣٨.

[٢] المصطفى الشادلي , مألات الدولة الوطنية في المغرب بعد الربيع العربي , المستقبل العربي , العدد (٤٨٩) , تشرين الاول , ٢٠١٩ , ص ٨٤-٨٥.

دولة مدنية يستطيع الجميع العيش فيها في نطاق احترام القانوني الوضعي المطابق لما هو كوني (الطبيعة البشرية) فيتمتع فيها الافراد بالحريات وقيم المواطنة والمساواة, إلا ان الفصل (٤١) يمنح (امير المؤمنين) سلطة ضمان احترام الدين الاسلامي فليس بوسع الملك تقييد الحقوق والحريات بالاستناد الى الفصل (٤١) على الرغم من الدستور ينص على (ان القاضي مسئول عن حماية الحقوق والحريات) وان السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية (الفصل (١٠٧ / الفقرة الاولى) فان الملك هو الضامن لاستقلال القضاء (١٠٧/الفقرة الثانية) , وهو من يرأس المجلس الاعلى للسلطة القضائية وهو كذلك الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية .

المطلب الثاني : تنظيم السلطات على المستوى الوطني / يعترف الدستور المغربي بالسلطة الملكية كسلطة منفصلة وان الملك في المغرب هو رئيس السلطة التنفيذية الفعلي .

اولا : السلطات الملكية : ان اول شكل من اشكال السلطة التي يحددها امير المؤمنين في الدستور ويحدد الفصلان (٤١ و ٤٢) وظائف الملك المتعددة بوصفه امير المؤمنين ورئيس الدولة فهو يضمن احترام الاسلام والدستور وحسن سير المؤسسات واحترام تعهدات المغرب الدولية كما انه حامي الاختيار الديمقراطي وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات وهو يضمن اخيرا استقلال البلاد و وحدة اراضيه وللملك مخصصات مالية ملكية كما ينص الفصل (٤٦) على ان (شخص الملك لا تنتهك حرمته وللملك واجب التوقير والاحترام وتتمتع مراسيم الملك بالحصانة المطلقة) , و طبقا للمادة (٤٦) فان (شخص الملك لا تنتهك حرمته) وللملك سلطة تعيين رئيس الحكومة وللملك ان يعفي وزراء الحكومة من مهامهم, وبعد استشارة رئيس الحكومة الفصل (٤٧) وبموجب الفصل (٤٨) يرأس الملك اجتماعات المجلس الوزاري وله سلطة حل البرلمان باستخدام مراسيم تسمى (الظهائر) الفصل (٥١) والملك هو القائد الاعلى للقوات المسلحة الفصل (٥٣) ويعين السفراء الفصل (٥٥) وهو امير المؤمنين بموجب الفصل (٤١) اعلى سلطة دينية في البلاد وبشكل عام لم يتخلى الملك عن اي من صلاحياته وسيضل له حق نقض جميع القرارات الكبرى [١], في حين ان صفته كرئيس للدولة تخول له ممارسة وظائف حديثة, والملك هو رئيس الدولة وممثلها الاسمى ورمز وحدة الامة وضامن دوام الدولة واستمرارها الفصل (٤٢) ويختلف استخدام الظهير (بمعنى المرسوم) في المغرب

[١] محمد مزيان , الدولة في المغرب ومسار التطور من الدولة السلطة , الى الدولة الحديثة , المستقبل العربي , (٤٩٠) , كانون الاول , ٢٠١٩ , ص ٨٧.

عن اشكال السلطات الاجتهادية الاخرى لانه مرتبط ارتباط وثيق بسلطة الملك الدينية ويكاد بالتالي يعتبر نصاً مقدساً لا يتم الطعن فيه قط, وعليه فان سلطة الظهير الملكية الاجتهادية تمثل احد اهم مصادر التشريع ولا يزال يمارس الملك سلطاته بوساطة الظهير في الدستور الحالي وهناك نوعان من الظهائر (تلك التي تسمح للملك بممارسة صلاحياته الدينية الفصل (٤١)) و (تلك المرتبطة بموقعه كرئيس الدولة) .

ثانيا: خطب الملك : يوجه الملك خطاباته الى الامة والبرلمان وهي تتلى امام كلا المجلسين ولا يمكن ان يخضع مضمونهما للنقاش الفصل (٥٢) , ويمكن للملك ان يوجه خطاباً الى الامة عندما يريد تطبيق احكام حالات الطوارئ الفصل (٥٩) ومن اجل حل البرلمان او اي من المجلسين الفصل (٩٦) , ومن اجل اعلان الحرب بعد ابلاغ البرلمان وكجزء من الاجراءات التشريعية يمكن للملك ان يوجه خطاباً لكلا المجلسين لتنفيذ قراءة جديدة لأي مشروع او مقترح قانون الفصل (٩٥) .

ثالثا : صلاحيات الملك : تعيين رئيس الحكومة : يعين الملك رئيس الحكومة وأعضائها بناءا على اقتراح من رئيس الحكومة ويعد تعيينه احدى صلاحيات الملك الدستورية وترتبط استقالة رئيس الحكومة بحالة عدم منح الثقة للبرنامج السياسي للحكومة الفصل (٨٨) او تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة او بشأن نص يطلب الموافقة عليه الفصل (١٠٣) او اعتماد ملتمس للرقابة الفصل (١٠٥) ويمكن للاستقالة ان تكون طوعية ايضاً ولكن هذا لا يعني انها نابعة عن رغبة شخصية ولا يمكن تشكيل الحكومة الجديدة إلا في حال الاستقالة للحكومة السابقة, اما الاستقالة الطوعية فقد تكون نابعة عن ارادة ذاتيه او تنفيذا لأمر مفروض ولا يوجد نص يجبر رئيس الحكومة على الاستقالة في اعقاب الانتخابات البرلمانية ويجري تعيين الوزراء الاخرين بحدود معينة عبر قرار مشترك بين الملك ورئيس الحكومة ولكن هذا لا يعني ان رئيس الحكومة يقدم للملك لائحة بأسماء الوزراء ليصادق عليها تلقائياً وأثناء تشكيل الحكومة الحالية مؤخراً, اما التعيينات فأن الملك يعين اعضاء الحكومة بناءا على اقتراح من رئيس الحكومة ولا يحدد الدستور عدد وزارات الحكومة ولا المعايير التي تتطلب استحداث حقيبة وزارية جديدة اما عن الاستقالة او الاقالة يمكن لأي عضو من الحكومة ان يستقيل فهذا قرارا يعود اليه شخصيا ويمكن رفض قراره اذا شاءت السلطات الاخرى وحرية الاستقالة من الناحية النظرية وهي نتيجة طبيعية لمبدأ التضامن الحكومي فالوزير الذي يشعر بأنه عاجز عن تأييد قراراً ما، يمكنه ان يغادر الحكومة, اما الاقالة يمكن للملك بعد استشارة رئيس

الحكومة ان يعفي عضو او اكثر من الحكومة من مهامه وهذا يخول الملك بان يتدخل في تشكيل الحكومة وبإمكان رئيس الحكومة ان يطلب من الملك انهاء تعيين عضو او اكثر من الحكومة اما بمبادرة منه او جراء استقالة فردية او جماعية, كان الجيش خلال حكم الحسن الثاني اداة سياسية للإكراه وتعزيز الشرعية الملكية ولما كان ينظر الى الجيش تاريخيا بوصفه مؤسسة بعيدة عن السياسة منذ نشأته ولم يكن ثمة قلق كبير بشان طرائق تأثيره المباشر وغير المباشر في السياسة بمعنى ان المملكة كانت تستخدمه لتطويع القوى السياسية الاخرى بما فيها الاحزاب والنقابات . صحيح ان الجيش لطالما اعتبر وقدم على انه مؤسسة غير سياسية في المشهد المغربي إلا ان تمكن الجيش المغربي من صياغة المشهد السياسي طيلة تاريخه وينفرد الملك حالياً بتعيين العسكريين في المناصب العسكرية بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية وعلى الرغم من تفويضه بعض سلطاته لرئيس الوزراء يرئس الملك المجلس الاعلى للأمن, ويمكن التمييز في المغرب ما يسمى (مجلس الوزراء) و(مجلس الحكومة) فعندما تجتمع الحكومة برئاسة رئيس الحكومة فانه يشار اليها بـ(المجلس الحكومي) اما المجلس الوزاري يكتمل برئاسة الملك وينعقد بمبادرة من الملك او بطلب من رئيس الحكومة ولكن رئيس الحكومة لا يمكنه ان يحل مكان الملك إلا اذا تم الامر بالتفويض واستناداً الى جدول اعمال محدد ويتألف المجلس الوزاري من رئيس الحكومة والوزراء وبموجب الدستور الجديد لا يشارك وزير الدولة من حيث المبدأ في المجلس الوزاري وهنا يشير الى اي شخص مقيد برأي الملك (مستشاري الملك وغيرهم) يمكنه عملياً حضور اجتماعات المجلس الوزاري ولا يتم التصويت في المجلس الوزاري لان الملك يرأسه ولا يجوز فرض اي اصوات عليه والسرية في المجلس الوزاري تعتبر ضرورية ويصدر عموما بيان رسمي بعد انتهاء الاجتماع . ويتضح من ممارسة رئاسة المجلس الوزاري والمجلس الحكومي ان عدم اجتماع المجلس الوزاري بانتظام يؤكد على خضوع الحكومة للملك الا ان المجلس الوزاري مسئول عن مسائل اساسية تتعلق (بالتوجيهات الاستراتيجية والتحكيم) فهو يناقش التوجيهات الاستراتيجية لسياسة الدولة والمبادئ العامة لمشروع قانون المالية ومسودة القانون الاطاري ومشروع مراجعة الدستور ومشاريع القوانين التنظيمية وقانون العفو العام ومشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري (اعلان الحرب وإعلان الاحكام العرفية) ومرسوم حل مجلس النواب والتعيينات في وظائف استراتيجية معينة يقترحها رئيس الحكومة او الوزير المعني ويتجلى نفوذ الملك المطلق اكثر من خلال ترأسه عدد من المجالس الاخرى التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر

(المجلس الامني,مجلس القضاء,مجلس الاعلى للعلماء) ، ويحظى الملك المغربي بسلطة اعلان حالة الطوارئ دون موافقة المجلس التشريعي وتشمل حالة الحصار وحالة الاستثناء .

المطلب الثالث : البرلمان بعد ٢٠١١ : قامت الهيئة التشريعية بموجب دستور ٢٠١١ الذي يمنح البرلمان مزيد من الصلاحيات وخصوصاً مجلس النواب اذ وسع نطاق سن القوانين واعترف بمكانة المعارضة ويترافق تعزيز صلاحيات الهيئة التشريعية في الدستور الجديد بتغييرات في تركيبه هذه المؤسسة وتجديد في موقعها وللمرة الاولى في تاريخ الانتخابات التشريعية حاز حزب سياسي واحد على اكثر من ربع المقاعد [١], في مجلس واحد وحصل حزب العدالة والتنمية على (١٠٧) مقعدا في مجلس النواب وحافظ دستور ٢٠١١ على برلمان بمجلسين تشريعيين مجلس النواب المنتخب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات ومجلس المستشارين المنتخب بالاقتراع غير المباشر من قبل الهيئات الناخبة المحلية والوطنية وقد شهدت تركيبة هذا المجلس ومدة ولايته بعض التغييرات وأخذت المكانة الجديدة للجهة بعين الاعتبار بحيث بات حالياً (ينتخب المجلس الجهوي على مستوى كل جهة من بين اعضائه الثلث المخصص للجهة) الفصل (٦٣) , وعلى الرغم من ان النقابات العمالية ما زالت ممثلة فأن النص الجديد يمنح حقاً مماثلاً للاتحادات المهنية لأرباب العمل الاكثر تمثيلية بعكس دستور ١٩٩٦, وتعززت سلطات البرلمان في مجالس التشريع ومراقبة الحكومة وجرى توسيع نطاق القانون ليغطي قطاعات مختلفة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفصل (٧١) ويتولى رئيس الحكومة وأعضاء البرلمان صلاحية اقتراح القوانين الفصل (٧٨) ولتشجيع اعضاء البرلمان على الاستفادة من هذا الامتياز وتم تخصيص يوم واحد على الاقل في الشهر لدراسة المقترحات القوانين ومنها المقدمة من قبل المعارضة, وفي مجال مراقبة الحكومة يخصص البرلمان الحالي اجتماعا واحد في السنة لتقييم السياسات العمومية الفصلان (٧٠ و ١٠١) ولمجلس النواب الحق في ان يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها بالتصويت على ملتمس للرقابة وقد تم تبسيط شروط تقديم هذا الالتماس حيث يستلزم توقيع خمس اعضاء المجلس الفصل (١٠٦) ويعتبر تشكيل لجان تقصي الحقائق بمثابة وسيلة اخرى يملكها البرلمان لضبط السلطة التنفيذية [٢] . كما يمنح الدستور الجديد

[١] محمد مدني وادريس المعروي وسلوى الزرهوني , دراسة نقدية للدستور المغربي للعام ٢٠١١ , المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات حول بناء الدستور , ص ٣٧.

[٢] عبد العزيز دحماني , النظامان الداخليان لمجلس البرلمان ودورهما في فاعلية العمل البرلماني بالمغرب , مجلة العربية للعلوم السياسية , العدد (٢) , ٢٠٢٠ , ص ٦٥-٦٦.

المعارضة مكانة تسمح لها بانجاز مهامها بكفاءة اعلى في مجال التشريع (ادراج في مقترحات القوانين في جدول اعمال مجلس البرلمان ورئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع لمجلس النواب) وفي مجال المراقبة (ملتمسات الرقابة, مسائلة الحكومة, لجان تقصي الحكومة) وان دستور ٢٠١١ يدين (الترحال البرلماني وبذلك يجرد من صفة عضو في احد المجلسين كل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات او الفريق الو المجموعة البرلمانية التي ينتمي اليها) الفصل (٦١) وتتخذ المحكمة الدستورية القرار بناءا على احالة من رئيس المجلس المعني, وبالرغم من التعزيز النسبي لصلاحيات البرلمان الدستورية وتغيير تركيبته لا تزال الهيئة التشريعية تواجه قيود تفرضها الاحكام الدستورية و لا يزال البرلمان مغلقاً نسبياً امام منظمات المجتمع المدني, كما يضل البرلمان خاضعا للحكومة ويمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب الفصل (١٠٤) وهذا حكم جديد يعطي الحكومة سلطة اكبر على البرلمان واستحدث في الدستور مجلس اعلى للأمن مسئول عن امن البلاد الداخلي والخارجي ويهدف الى مائسسة ضوابط الحوكمة الجديدة في الحقل الامني[١] (يرأس الملك هذا المجلس وله ان يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع لهذا المجلس على اساس جدول اعمال محدد) الفصل (٥٤), ويحتفظ الملك بهيمنته على البرلمان ما يسمح له بتوجيه العمل البرلماني والتأثير فيه وهو يوجه الخطب للبرلمان عندما يرأس افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية وتحدد هذه الخطب جدول الاعمال السياسي والبرلماني للسنة وتعامل كمرجع لأعضاء البرلمان اثناء مناقشاتهم ولا يمكن ان يكون مضمون خطب الملك موضوع اي نقاش للفصل (٥٢) ويحتفظ الملك بسلطة حل المجلسين معاً او احدهما الفصل (٩٦) وهذا البند لا يدخل ضمن اطار الانظمة البرلمانية بل هو جزء من السلطات الخاصة بالملك، ويوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها وتطلب موافقة البرلمان فقط من أجل (معاهدات السلم او الاتحاد او التي تهم رسم الحدود ومعاهدات التجارة او تلك التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة او يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية او بحقوق وحريات المواطنين والمواطنات العامة او الخاصة) الفصل (٥٥) والبرلمان لا يملك صلاحية الموافقة على المعاهدات ذات البعد السياسي او العسكري [٢], وهناك من يرى ان البرلمان ليس مؤسسة فعالة ومعظم اعضائه يعمل

[١] محمد صالح , دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية في ضوء دستور ٢٠١١ , دراسة تقييمية لحصيلة البرلمان خلال الولاية التشريعية التاسعة , المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد (١) , ٢٠٢٠ , ص ١٣٢.

[٢] محمد صالح , مصدر سبق ذكره , ص ١٤٩-١٥٠.

من خلاله لخدمة مصالحه الخاصة وتعزز التغطية الاعلامية للأنشطة البرلمانية هذه الصورة امام الشعب ويعاني البرلمان من ازمة التمثيل فحق التصويت ليس مكفولاً لجميع المغاربة بمن فيهم المقيمين خارج المغرب وإضافة الى القيود الدستورية والهيكلية يعاني البرلمان المغربي من القصور الداخلي فهو لا يملك الموارد البشرية والمادية الضرورية لتحسين جودة عمله ولا يعمل لدى البرلمانيين موظفون مؤهلون ومتخصصون لمساعدتهم في عملهم في مجالات التشريع والمراقبة ولا تتوفر لدى البرلمان الثقافة ولا الاليات المناسبة لتقييم عمله وتحديد العوائق من اجل تحسين الاداء [١], وبصورة عامة ان الملك وحده يمكنه مراجعة الدستور وان سلطات رئيس الحكومة والبرلمانيين هي شكلية .

المبحث الثاني : الحكومة المغربية بعد دستور ٢٠١١

يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات اعضاء مجلس النواب وعلى اساس نتائجها, ويعين اعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها, وللملك بمبادرة منه بعد استشارة رئيس الحكومة ان يعفي عضوا او اكثر من اعضاء الحكومة من مهامهم, لرئيس الحكومة ان يطلب من الملك اعفاء عضو او اكثر من اعضاء الحكومة, بناء على استقالتهم الفردية او الجماعية ويترتب على استقالة رئيس الحكومة اعفاء الحكومة بكاملها وتواصل الحكومة المنتهية مهامها تصريف الامور الجارية الى غاية تشكيل حكومة جديدة .

المطلب الاول : البنية الحكومية : يتداول مجلس الحكومة تحت رئاسة رئيس الحكومة في القضايا والنصوص التالية :

أ- السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري .

ب- السياسات العمومية.

ت- السياسات القطاعية.

ث- طلب الثقة من مجلس النواب بقصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها.

ج- القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الانسان وبالنظام العام .

ح- مشاريع القوانين ومن بينها مشروع قانون المالية قبل ايداعها بمكتب مجلس النواب دون احلال بالأحكام الواردة في الفصل (٤٩) من الدستور .

[١] محمد المساوي , الديمقراطية التمثيلية والنظام السياسي المغربي بين الحاجة الى الشرعنة وهاجس الضبط , المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد (٢) , ٢٠٢٠ , ص ١١٨.

خ- مراسيم القوانين .

د- مشاريع المراسيم التنظيمية.

ذ- مشاريع المراسيم المشار اليها في الفصول (٦٥, ٦٦, ٧٠) من الدستور.

ر- المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري .

ز- تعيين الكتاب العاميين ومديري الادارات المركزية بالإدارات العمومية ورؤساء الجامعات والعمداء ومديري المدارس والمؤسسات العليا .

س- يطلع رئيس الحكومة الملك على خلاصات مداولات مجلس الحكومة [١] .

اولا : مسئولية الوزراء: الوزراء مسئولون عن تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع المكلف به وفي اطار التضامن الحكومي يقوم الوزراء بأداء المهام المسندة اليهم من قبل رئيس الحكومة ويطلعون مجلس الحكومة على ذلك يمكن للوزراء ان يفوضوا جزءا من اختصاصاتهم لكتاب الدولة, الفصل(٩٣) من الدستور، اعضاء الحكومة مسئولون جنائيا امام محاكم المملكة بما يرتكبون من جنايات وجنح اثناء ممارستهم لمهامهم يحدد القانون المسطرة المتعلقة بهذه المسؤولية الفصل (٩٤) من الدستور .

ثانيا : السلطة التنفيذية : تتألف الحكومة من رئيس الحكومة والوزراء ويمكن انت تضم كتابا للدولة يحدد قانون تنظيمي خاصة القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير اشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، كما يحدد هذا القانون التنظيمي ايضا حالات التنافي مع الوظيفة الحكومية وقواعد الحد من الجمع بين المناصب والقواعد الخاصة بتصريف الحكومة للأمور الجارية الفصل (٨٧) من الدستور. بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة يتقدم رئيس الحكومة امام مجلس البرلمان مجتمعين ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه ويجب ان يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني ويكون البرنامج الحكومي موضوع مناقشة امام كلا المجلسين يعقبه (بتصويت الاغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم لصالح برنامج الحكومة الفصل(٨٨) من الدستور), تمارس الحكومة السلطة التنفيذية وتعمل تحت سلطة رئيسها على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين والإدارة موضوعة تحت صرفها كما تمارس الاشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية الفصل (٨٩) من الدستور . يمارس رئيس

[١] محمد مدين وادريس العروي وسلوى الزرهوني , دراسة نقدية للدستور المغربي للعام ٢٠١١ , المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابان حول بناء الدستور ص٢٧ .

الحكومة السلطة التنظيمية ويمكن ان يفوض بعض سلطة للوزراء تحمل القرارات التنظيمية الصادرة عن رئيس الحكومة التوقيع بالعطف من لندن الوزراء المكلفين بتنفيذها الفصل (٩٠) من الدستور . يعين رئيس الحكومة في الوظائف المدنية في الادارات العمومية وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية دون اخلال بأحكام الفصل (٤٩) من هذا الدستور يمكن لرئيس الحكومة تفويض هذه السلطة الفصل (٩١) من الدستور .

ثالثا : السلطة التشريعية : لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين تودع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب غير ان مشاريع القوانين المتعلقة على وجه الخصوص بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية وبالقضايا الاجتماعية تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين الفصل (٧٨) من الدستور . للحكومة ان تدفع بعدم قبول كل مقترح وتعديل لا يدخل في مجال القانون كل خلاف في هذا الشأن تبت فيه المحكمة الدستورية في اجل ثمانية ايام بطلب من احد رئسي المجلسين او من رئيس الحكومة الفصل (٩٨) من الدستور . يمكن للحكومة ان تصدر خلا الفترة الفاصلة بين الدورات وباتفاق مع اللجان التي يعينها الامر في كلا المجلسين, مراسيم قوانين, يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان خلال دورته العادية الموالية الفصل (٨١) من الدستور[١] . يودع مشروع المرسوم بقانون لدى مكتب مجلس النواب وتناقشه بالتتابع اللجان المعنية في كلا المجلسين بغية التوصل داخل اجل ستة ايام الى قرار مشترك بينهما في شأنه وإذا لم يحصل هذا الاتفاق فان القرار يرجع الى اللجنة المعنية في مجلس النواب ولأعضاء مجلسي البرلمان وللحكومة حق التعديل وللحكومة بعد افتتاح المناقشة ان تعارض في بحث كل تعديل لم يعرض من قبل على اللجنة التي يعنيها الامر الفصل (٨٣) من الدستور .

رابعا : العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية : تخصص بالأسبقية جلسة في كل اسبوع لأسئلة اعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة وتدلي الحكومة بجوابها خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال عليها وتقدم الاجوبة على الاسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة وتخصص لهذه الاسئلة جلسة واحدة كل شهر وتقدم الاجوبة عنها امام المجلس الذي يعنيه الامر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الاسئلة على رئيس الحكومة يعرض رئيس الحكومة اما البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة اما بمبادرة منه او بطلب

[١] محمد المساوي , الديمقراطية التمثيلية والنظام السياسي المغربي بين الحاجة الى الشرعية وهاجس الضبط , المجلة العربية للعلوم السياسية العدد(٢), ٢٠٢٠ , ص ١١٦-١١٧ .

من ثلث اعضاء مجلس النواب او من اغلبية اعضاء مجلس المستشارين[١] . وتخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها يمكن للجان المعنية في كلا المجلسين ان تطلب الاستماع الى مسئولي الادارة والمؤسسات والمقاولات العمومية بحضور الوزراء التابعين لهم وتحت مسؤوليتهم الفصل (١٠٢) من الدستور.

يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب بعد استشارة الملك ورئيس المجلس ورئيس المحكمة الدستورية بمرسوم يتخذ في مجلس وزاري ويقدم رئيس الحكومة امام مجلس النواب تصريحا يتضمن بصفة خاصة دوافع قرار الحل وأهدافه الفصل (١٠٤) من الدستور لمجلس النواب ان يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها بالتصويت على ملتمس للرقابة ولا يقبل هذا الملتمس الى اذا وقعه على الاقل خمسة اعضاء الذين يتألف منهم المجلس ولا تصح الموافقة على ملتمس الرقابة الى استقالة الحكومة استقالة جماعية وإذا وقعت الموافقة مجلس النواب على ملتمس الرقاب فلا يقبل بعد ذلك تقديم اي ملتمس رقابة امامه طيلة سنة فصل (١٠٥) من الدستور . لمجلس المستشارين ان يسأل الحكومة بواسطة ملتمس يوقعه على الاقل خمس اعضاء ولا يقع التصويت عليه بعد مضي ثلاثة ايام كاملة على ايداعه الى بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس ويبعث رئيس مجلس المستشارين على الفور بنص ملتمس المسائلة الى رئيس الحكومة ولهذا الاخير اجل ستة ايام ليعرض امام هذا المجلس جواب الحكومة يتلوه نقاش لا يعقبه تصويت الفصل (١٠٦) من الدستور . تم اقرار الدستور من قبل الحكومة الملكية قبل اجراء الاستفتاء وأيدته معظم الاحزاب السياسية عند طرحة للاستفتاء ودعت اعضائها الى الموافقة عليه على الرغم من غياب اي مساهمة جدية لها فيه وفي ظل هذه الظروف السياسية لم يكن الاستفتاء الذي جرى في الاول من (يوليو / ٢٠١١) اكثر من تجديد البيعة الولاء التقليدية بين سلطان ورعاياه ووضع الدستور الجديد موضع التنفيذ في (٢٩ / يوليو / ٢٠١١) ، و ينص الدستور الجديد على العديد من حقوق الانسان التي لم يسبق ان اعترف بها في المغرب خطوة للإمام دون شك لكن العديد من هذه الحقوق تفتقر الى مضمون معياري دقيق مثال : لم يترافق حق الحياة والكرامة الجسدية مع الغاء صريح لعقوبة الاعدام كما ينص الدستور على انه سيتم تعريف وتنظيم بعض الحقوق بقوانين عادية او تنظيمية لا يزال الكثير منه ينتظر الاصدار وربما يكون مقيدا كما

[١] امينة هكو الصياغة الدستورية والقانونية اشكالات في المصطلح وانعكاس على الاداء نموذج دستور ٢٠١١ المغربي , مجلة العربية للعلوم السياسية العدد (١), ٢٠٢٠ , ص١٢٨

هو الحال مع حرية الصحافة اذ انها مضمونة لكن التشريع سيحدد قواعد تنظيم وضبط وسائل الاتصالات العامة وتنطوي بعض النصوص الخاص بحقوق والحريات الاخرى على تناقضات فالفصل (١٩) ينص على المساواة بين المرأة والرجل لكنه يشترط انسجام ذللك مع (ثوابت المملكة) كذلك لم يحدد الدستور الجديد الشروط والإجراءات التي يمكن استخدامها للاعتراض على التشريعات امام المحكمة الدستورية وبقي دور الاتفاقيات الدولية فيه غامض[١] وفي مسائلة الحكومة لا يزال الملك في مركز الحياة السياسية والدستورية بموجب الدستور الجديد فبإمكانه وحده مراجعة الدستور وليس سلطات رئيس الحكومة والبرلمان [٢] .

وان الملك يعين رئيس الحكومة ويعين اعضائها الاخرين بناءا على اقتراح من رئيس الحكومة ويحتفظ الملك ايضا بسطوة كبيرة على عملية صنع القرار في الحكومة [٣], ويميز الدستور تمييزا وضحا بين المجلس الحكومي والمجلس الوزاري فعندما تجتمع الحكومة برئاسة رئيس الحكومة يسمى (المجلس الحكومي) اما اذا ترأس الملك اجتماع الحكومة فيسمى (المجلس الوزاري) ولهذا الاخير حق الفيتو ضد اي قرار يتخذ في مجلس الحكومة ما يعطيه دور المتحكم والثاني دور الخاضع له ولا تخضع قرارات مجلس الوزراء للتصويت فالملك هو من يترأس المجلس ومن غير الممكن فرض نتيجة التصويت عليه وعدم اخضاع الدستور المغربي اجتماعات مجلس الوزراء لأي شروط على خلاف مجلسي الوزراء في فرنسا واسبانيا حيث الاجتماعات اسبوعية الزامية يظهر بوضوح خضوع الحكومة المغربية للملك . ويفرض الدستور قيود كبيرة على العملية التشريعية ايضا [٤]، فالمجتمع المدني لا يحظى بتمثيل كافي في البرلمان . كما ان اجتماعات اللجنة سرية عموما، والبرلمان خاضع للحكومة وبالتالي للملكية، ويحتفظ الملك بسلطات واسعة وغير محدودة في حالات الطوارئ وهي لا تتطلب موافقة البرلمان وأصبح مبدأ منع عزل القضاة عموما الضامن لاستقلالية القضاء في دستور ٢٠١١، لكنه يقتصر على قضاة الاحكام . وعلى المستوى العمودي لا يؤسس الدستور لحكم

[١] زكريا افنوش , النموذج التشريعي في ظل الثنائية المجلسية في المغرب , المجلة العربية للعلوم السياسية العدد (٢٧) , صيف ٢٠١٠ , ص ٦٣

[٢] زكريا افنوس, المصدر السابق

[٣] عبد الرحيم العلام , صلاحيات الملك في الدستور المغربي ودراسة نقدية , المجلة العربية للعلوم السياسية العددان(٤١ , ٤٢), شتاء – ربيع ٢٠١٤ , ص ١٣٨-١٣٩

[٤] عبد الرحيم العلام , القضاء الدستوري اهم نواقص الدستور المغربي , المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد(٣٥)، صيف ٢٠١٢ ، ص١٨٦-١٨٧ .

لا مركزي فعلا، فهو ينص على ان المغرب (دولة موحدة) ويحدد اطار اللامركزية والجهوية المتقدمة وعلى المستوى المؤسسي ينقسم المغرب الى ثلاث مستويات ادارية :-

١. الجهات : ويترأسها الولاة (حكام الجهات) ومجلس ممثلي الولاية .
٢. العمالات والأقاليم .
٣. جماعات ريفية وحضرية .

غير ان المستوى العمالي والإقليمي يخضع لسيطرة شديدة من الدولة، ولا تعد هذه المستويات مجرد استطالات للإدارة المركزية ووسيلة للسيطرة الترابية على السكان، في حين يفترض بها ان تكون وسيلة تتمكن المجتمعات المحلية عبرها من تنظيم تقديم الخدمات على المستوى المحلي .

المطلب الثاني : الاداء الحكومي واحتجاجات ٢٠١١ :

لقد تضمنت حركة ٢٠ / فبراير / ٢٠١١ الجماعات الاسلامية المعارضة القوية غير الرسمية التي تعرف (جماعة العدل والإحسان) بالإضافة الى عدد اقل من الاحزاب اليسارية الصغيرة كما اظهرت دعمها للحركة ايضا كل من الجمعية المغربية لحقوق الانسان (AMDH) والمنظمة المغربية لحقوق الانسان (OMDH) اللتين تحظيان بنفوذ كبير، وحظيت الحركة بدعم فئات صغيرة من الاحزاب اليسارية السياسية والاتحادات العمالية كالحزب الاشتراكي الموحد(PSU) والنهج الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (PADS) وفي بعض الحالات اعلن اعضاء حتى من احزاب (الاجماع السياسي) على غرار (اتحاديو ٢٠ فبراير) وشباب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (USFP) عن انضمامهم للحركة وهم عبارة عن مجموعات شبابية خاب املها من الخيارات والتوجهات السياسية لأحزابها [١]. وأخيرا وجد عدد من المنظمات الامازيغية في الحركة فرصا جديدة للضغط بشأن مسائل ثقافية جوهرية في سياسة الهوية .

[١] يرى الشباب المغربي الاحزاب السياسية انها سلبية لكن لايعني غياب الوعي السياسي والتزام قضايا المجتمع والوطن والقضايا الكبرى في العالم العربي الاسلامي ، وما يجعل الحزب في تصورهم وسيلة فحسب تمنح الزعيم والمقربين منه خدمه مصالحهم والتفاوض من اجلها ويعد ارتفاع عددها مؤشرا على ذلك ، فكل يدافع عن موقعه وعن مصالحه ومصالح الفئات المرتبطة به ، لذلك يغيب الموقف السياسي والخط السياسي والبرنامج الحزبي المميز للاحزاب ، فكل الاحزاب تتشابه وتتماثل في الخطاب والوعود ، لذلك نرى انخراط الشباب الذي اتخذ طابع احتجاجي جماعي وتوظيف المسيرات والوقفات والاعتصامات والإضرابات ولا يرتبط بالاحزاب السياسية مباشرة والشباب يناضلون من اجل شعارات كبرى تتجسد في الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية ، للمزيد انظر عبد القادر بو طالب ، الشباب والسياسة وطبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع العربي ، مجلة سياسات عربية ، العدد(٣٨) ، ايار ٢٠١٩ ، ص٧٢-٧٣ .

وقد طالب المتظاهرين بمزيد من العدالة الاجتماعية والحصول على خدمات الدعم الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والسكن ومع تركيزهم على المسائل السياسية وكذلك وضع دستور اكثر ديمقراطية يستند في اساسه الى سيادة الشعب واستغلال القضاء وفصل السلطات, اما فيما يتعلق بسلطة الملك فقد ردد المتظاهرون سعار (الملك يملك ولا يحكم) كما طالبو بحرية الصحافة والإعلام المستقل بالإضافة الى وضع حد للفساد وتعزيز الشفافية والفصل الواضح بين قطاع الاعمال والسياسة . وبالرغم من اختلاف التوجهات الايديولوجية للناشطين إلا ان التغيير المقترح كان القاسم المشترك بينهم . كما نادت شعارات كثيرة بإلغاء الفصل (١٩) من الدستور والذي ينص على (الملك هو امير المؤمنين والممثل الاسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات) ، يمنح الفصل (١٩،٢٣،٢٤،٢٧،٣٠) الملك سلطات غير محدودة بينما لم يتم احترام مبدأ فصل السلطات في دستور ١٩٩٦ او اي دستور سابق في تاريخ المغرب . وردا على الحراك الاجتماعي قرر الملك اجراء اصلاحات دستورية يصوت عليها الشعب المغربي في استفتاء عام، وفي موعد اجراء الاستفتاء عام ٢٠١١ كان المغرب يضم(٣٥) حزبا سياسيا ونظاما متعدد الاحزاب أدى بطرائق متناقضة الى نوع من (الاجماع الوطني المفرط) تحت وصاية نظام المخزن وحظي الدستور الجديد بدعم الاحزاب السياسية والنقابات العمالية ووسائل الاعلام، وكانت الاصلاحات الدستورية برأي المتظاهرين شكلية ولا تطال النظام السياسي الذي بقي سلطويا بتركيبته، وبعد حركة ٢٠/ فبراير اعلن الملك انشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي وتعيين وزير الداخلية السابق السيد شكيب بن موسي رئيسا له ويقدم المجلس اراء استشارية وتقارير استشرافية للحكومة والبرلمان . كما اعلن الملك في ٣/مارس انشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان (NHRC) [١] الذي حل بدلا عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان (CCHR) الذي

[١] مؤسسات تطبيق العدالة (المجلس الوطني لحقوق الانسان ، هيئة التحكيم المستقلة للتعويض ، هيئة الانصاف والمصالحة) وقد تم اختزال دور هيئة الانصاف والمصالحة في العلاج اكثر من جميع المعلومات المؤدية الى الحقيقة وان تتسبيتج التجربة المغربية للعدالة الانتقالية بشعار (العدالة بقدر ماهو ممكن) هو الذي جعلها تجربة غير مكتملة ليس فقط لانها شرعنت تغييب الحقيقة الكاملة لتوقيف العدالة الجنائية حتى استحالت الى عدالة ضد العدالة بل لكونها لم تكن بالزخم الكافي لتقود الى اصلاح مؤسسي اوسع ، ان جوهر العدالة الانتقالية هو الديمقراطية ، اذ ان العدالة بطبيعتها قواعد معيارية قانونية والانتقال في عمقه السياسي ومنه تغدو العدالة في طبيعتها في المرحلة مابعد الانتقالية مرادفه للحد من (بؤرة الاستبداد) القوية الظاهرة في النظام القانوني فان المغرب على الرغم من اظهاره نوعا من الانتعاش الحقوقي مازال الظلم القانوني باعتباره عنوانا عريضا لغياب حكم وسيادة القانون فالعدالة الجنائية تحتاج الى تعديل والامن الى تامين . وللمزيد انظر نبيل زكاوي ،

انشأ عام ١٩٩٠، واعترف الملك ضمنيا بمطاليب حركة ٢٠/ فبراير ودعا الى تشكيل لجنة برئاسة عبد اللطيف المنوتي العمل على اصلاح الدستور وتقديم اصلاحات دستورية وقد لعب محمد معتصم المستشار المقرب من الملك دور في مسودة الدستور النهائية وجرى اقرار الدستور الجديد في استفتاء عام في ١ يوليو ٢٠١١ وشهد تغييرات هامة مقارنة مع دستور ١٩٩٦ في نقاط عدة منها (الاعتراف بحقوق جديدة، الاعتراف بالامازيغية لغة رسمية، بناء قدرات البرلمان والحكومة، جعل الهيئات التنظيمية دستورية، بالإضافة الى النهوض بحقوق الانسان ولكن الدستور لم يؤسس لملكية برلمانية حقيقية، لقد هيمن خطاب التراضي السياسي بين الملك والمعارضة ومنح الثقة للعديد من المشاريع الحكومية رغم ان البرلمان بقي من دون تأثير كبير في الخيارات الكبرى للحكومة وأصبح التوافق وسيلة لتحقيق عدة اصلاحات، وعليه فان الملك يبقى في مركز الحياة السياسية والدستورية وجميع السلطات بيده [١]. بعد خروج المحتجين في اطار حركة ٢٠فبراير٢٠١١ ورفع شعارات تنادي لمحاربة الفساد ومواجهة الاستبداد عبر وضع دستور جديد و ديمقراطي اتجهت المؤسسة الملكية صوب منحنى تفاعلي وطرحت خطوة الاصلاح الدستوري في خطاب الملك باعتباره رئيساً للدولة يوم ٩مارس٢٠١١ , كلفت بمراجعة الدستور السابق للمملكة لسنة ١٩٩٦ و الدعوة لانتخابات تشريعية مبكرة في ٢٥فبراير٢٠١١ وهي الانتخابات التي ستشهد وصول جزء من الاسلاميين للمشاركة في الحكم للمرة الاولى في تاريخ المغرب السياسي، ان نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية المغربية قد تراجعت بين ٢٠١١ – ٢٠١٦ من ٤٥.٤ % الى ٤٣ % ويلاحظ عزوف سياسي واضح لدى الشباب والمدن والحواضر المغربية وذلك بسبب التهرب من فاتورة الضرائب و الحصول على الامتيازات المادية والمالية والإحساس بالإحباط للشباب ايضاً غياب الديمقراطية الحقيقية وغياب الاهتمام بالمواطن المغربي [٢], و لا يبالي الشباب المغاربة الموجودون بالبوادي والأرياف بالشؤون السياسية لبلدهم بسبب انعدام البنية التحتية الملائمة على جميع الاصعدة و المستويات وغياب المؤسسات السياسية وضعف المجتمع السياسي وغياب الثقافة السياسية نضراً لغياب التنشئة السياسية لدى

انحراف مسار مابعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي في المغرب ، مجلة سياسات عربية ، العدد(٤٧) ، تشرين الثاني ٢٠٢٠ ، ص٧٠-٧١ .

[١] محمد المساري ، جدلية التوافق والصراع في القضاء السياسي المغربي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٣٣) ، شتاء ٢٠١٢ ، ص٣٠ .

[٢] جميل حمداوي ,الشباب المغربي والمشاركة السياسية ,المستقبل العربي ,العدد(٤٧٤)اب ,٢٠١٨,ص١٠٦-١٠٧

الاحزاب السياسية وانعدام التكوين النضالي للنقابات العمالية المهنية وآثار التأثيرات السلبية للهجرة والفقر و الامية والجهل والتخلف والبطالة ولهذا يميل شباب البوادي والقرى الى العنف والتطرف والتشدد واستعمال القوة مع العسكر والسلطة الحاكمة بسبب كثرة الاحباط والقلق ولا خوف من المستقبل المتردي في واقع مرير وميئوس منه [١] . ان فهم مكانة المؤسسة الملكية ومحورية دور الملك في بنية النظام السياسي لا يمكن عزلها عن سياقات اخرى غير مرتبطة بالدستور وهي التي تشكلت تاريخياً بناء على اسس سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية مما رسخ نظام حكم يقوم تعايش حقلين سياسيين الاول مغلق لا يسمح بالمناقشة مع الملك على صناعة القرار الاستراتيجي واتخاذ القرارات الكبرى داخليا وخارجياً والثاني مفتوح للمشاركة والتنافس بين الاحزاب للوصول الى مراكز القرار وتدبير السياسات العامة والخاصة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ترك هوامش لحرية الرأي والتعبير للمعارضة واستقلال الهيئات والمنظمات المدنية دون تجاوز حدود السلطة المرسوم من قبل الدولة التقليدية والموازية لمؤسسات الدولة الحديثة (حكومة وبرلمان ومجالس منتخبة على مستوى الاقاليم والمحافظات), كانت حكومة عبد الاله بن كيران اول تجربة للمشاركة في الحكم تدخلها الاسلاميون او ذلك الجزء منهم الذي قبل بالمشاركة السياسية في اطار ما يفرضه النسق السياسي المغربي من قواعد وحدود, وصول حزب العدالة والتنمية لقيادة الحكومة اتى بعد الانتخابات التشريعية المبكرة في ٢٥/نوفمبر/٢٠١١ ونتيجة للمخرجات السياسية في تعاطي نظام الحكم مع احتجاجات فبراير وارتبط تجربة الاسلاميين في الحكومة برغبة نظام الحكم وما يتماشى مع تصوراته في تدبير المرحلة سياسياً وأيضا فرصة ومحطة اختيار طروحات الحزب الاسلامي وتصوراته للعمل السياسي المبني على التدرج والمراكمة في التعامل مع مراكز السلطة بين صراح وقطيعة .

ثم جاء سعد الدين العثماني (٢٠١٦-٢٠٢١) وفي ظل أطر ومداخل تجربة الاصلاحات الدستورية الجديدة لسنة ٢٠١١ لكن لم تسجل اي انجازات او اصلاحات سياسية حقيقية سواء تلك المرتبطة بقدرة الحكومة في ممارسة السلطة كشريك حقيقي للمؤسسة الملكية صاحبة السلطة الحقيقية والفعلية لان معظم المشاريع والخطط الاستراتيجية بيد الملك ومستشاريه، حتى تلك التي منحها الدستور للحكومة تم الحد منها وتقليصها بطريقة او بأخرى

[١] بن احمد هوكة واخرون , احتجاجات الريف المغربي من الديمغرافية السياسية الى فينومثلوجية الذاكرة , المستقبل العربي , العدد (٤٦٧) , كانون الثاني \ ٢٠١٨, ص ٨٨ .

عبر سحب عدة وزارات (كالداخلية و وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية) من اشراف الحكومة وسلطة رئيسها، أو خروج بعض الوزراء على توجهات وقرارات رئيس الحكومة السابق . ان ازدواجية السلطة التنفيذية بين الملك ومؤسسة الحكومة مع صعوبة ضبط المسؤوليات السياسية عن صنع القرار السياسي والإداري نتيجة اعتبار المؤسسة الملكية حاكمة بين السلطات او فوق السلطات و نفي الصفة الادارية عن قرارات وتدخلات الملك في السياسات العمومية واستمرت الحركات الاحتجاجية المتوالية في مختلف مناطق المغرب (حراك الريف ٢٠١٦– شمال المغرب) احتجاجات مدن مهمشة (جرادة, وزاكورة, وغيرها شرق وجنوب شرق المغرب (٢٠١٨–٢٠٢٠)) والتي تعبر عن ازمة مجتمعية عميقة وذلك لإخفاقات مشاريع التنمية وفشل السياسات العمومية للدولة [١], ان نهج النظام السياسي استراتيجيات الهادئة او نزع الشرعية الدينية والاجتماعية عن الحراك وكذلك التعاطي الدبلوماسي مع شروط انتاج الفعل الاحتجاجي بمنطقة الريف هي دلالة قوية على الخصوصية المحلية لحراك الريف رغم كون المطالب تعبر عن رأي شعبي واسع النطاق واقترانه بشروط موضوعية وذاتية خاصة يمكن ان يعتبر تأرجح الحراك بين الاجتماعي والسياسي اساس الدفع بالحراك نحو الفعل الاحتجاجي اكثر من الفعل الاجتماعي وتعامل النظام السياسي مع حراك الريف طابعا توافقيا واجتماعيا اكثر منه سياسي مركزا على صورة الوطن والدين كخطوط حمراء لإضفاء الشرعية[٢], اشار دستور ٢٠١١ على ان النظام السياسي المغربي نظام ملكية برلمانية حيث اقر في الفصل (٤٧) : (تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر الانتخابات اعضاء مجلس النواب وعلى اساس نتائجها) و هو بذلك النص الدستوري يؤسس لحكومة حزبية برئاسة شخصية تنتمي الى الحزب الحاصل على اكبر عدد في المقاعد في انتخابات مجلس النواب, ويقطع مع الممارسة السابقة التي كانت فيها الحكومة والوزير الاول يخضعان للسلطة التقديرية للملك الذي لم يكن ملزماً بتعيين وزير اول منتمي لحزب معين ولا يأخذ نتائج صناديق الاقتراع بعين الاعتبار بهذا المجال كما ان النص الدستوري جعل من الحكومة المؤسسية خاضعة للتنافس السياسي بين الاحزاب بعد ان كانت في السابق الحياة السياسية المغربية خارج التنافس الحزبي وان الفوز بالانتخابات لا يقود دائما لأي الحكومة بل

[١] المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية , ٢٠١٩ , الاحتجاجات الاجتماعية اثرت في سمعة المغرب , تاريخ الاصلاح ٧/مارس / ٢٠٢١ , على الموقع الالكتروني : (http://bit.ly/3rrsnn) .

[٢] محمد الادريسي , الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي , كيف والى اين ؟ , المستقبل العربي , العدد (٤٦٩), اذار /٢٠١٨ , ص ١٦-١٧ .

كان يتوقف على الرضى الملكي وعلى استراتيجيته في الحكم [١]. وقد ربط الدستور المغربي الجديد بين نتائج الانتخابات لمجلس النواب وتعيين رئيس الحكومة وان اصوات الناخبين هي المحددة للحزب الذي يقود الحكومة ولم يعد الملك هو المحدد في هذا الاطار وبموجب الدستور الجديد تعزز مكانة رئيس الحكومة ومركزه بين الوزراء حيث اصبح هو المسئول عن فريقه الحكومي اذ الزم الملك بموجب الدستور استشارة رئيس الحكومة لإعفاء وزير او اكثر ولم يعد يملك سلطة مطلقة في اقالتهم, وكذلك اصبح رئيس الحكومة يتمتع بسلطة التقرير في استمرار حكومته وصار بإمكانه تقديم استقالته الى الملك التي تعني استقالة الحكومة بكاملها والوزراء اصبحوا مسئولين امام رئيس الحكومة الذي يملك . ان طبيعة مكونات حكومتي عبد الاله بن كيران و لجوئهما الى تبني خطاب مهادن وتقليدي وإتباع سياسات معتدلة امنة انتخابياً والى تقديم تنازلات تقليدية عوض تدبير تأسيسي امور لا تعبر عن التذبذب الايدلوجي للتشكيلتين الحكوميتين بعد دستور ٢٠١١ فحسب بل تعبر ايضاً عن هيمنة النزعة البراغماتية في تدبيرها للسياسات العمومية، تجمع هذه الحكومة بين احزاب متباعدة ايدلوجياً ومتناقضة في توجهاتها السياسية وإضافة الى التوجه الاسلامي, التوجه اليميني المحافظ، تتكون الحكومة من توجه ليبرالي منفتح وتوجه يساري شيوعي وتوجه تكنوقراطي وان الكثير من الوزراء تولوا المناصب الوزارية بتأثير من لوبيات مخزنية او حزبية او اقتصادية او عائلية ولهدف من ذلك لإرضاء هذه القوى كما لعبت الاعتبارات الشخصية والعائلية واللوبيات الداخلية للأحزاب السياسية في تشكيل وزراء وهذا ما يعيد غياب الديمقراطية داخل الاحزاب التي تحولت الى رهينة في يد الامناء الحاليين او السابقين او العائلات الكبرى او اللوبيات الداخلية والحزبية, كما شهدت الممارسة الحكومية بعد دستور ٢٠١١ تدخل الملك في هيكلة الحكومة واستمرار الوزراء في تعديل قراراتهم باستحضار التوجيهات الملكية .

الخاتمة والاستنتاج : طرحت احتجاجات ٢٠/فبراير/٢٠١٢ قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وقد رفعت شعارات لمحاربة الفساد والبطالة والاستبداد وطالبت بالإصلاح السياسي واستجابت حكومة المغرب وأصدرت دستور جديد ودعت الى انتخابات تشريعية جديدة .

[١] ان دستور ٢٠١١ في المغرب والقوانين والتدابير المتخذه لتطبيق مقتضياته قد ساهمت في السنوات الاخيرة في ارتفاع حجم و وتيرة المشاركة السياسية للمرأة لكنه ارتفاع غير كافي للوصول الى المناصفة , للمزيد انظر .. الحبيب بلية , ترقية التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية : دراسة مقارنة , المستقبل العربي , العدد (٤٧٧) , تشرين الثاني ٢٠١٨ , ص ٩٠ .

وأكد الدستور الجديد ان نظام الحكم في المغرب نظام ملكية دستورية برلمانية ديمقراطية واجتماعية والسيادة فيها للأمة تمارسها مباشرةً بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية والمغرب يعرف التعددية الحزبية حيث ان الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع، والملك هو امير المؤمنين والممثل الاسمى للأمة ورمز لوحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة, كما يتكون البرلمان في المغرب من مجلسي هما مجلس النواب ومجلس المستشارين, ويستمد اعضائه نيابتهم من الامة وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تقويضه والحكومة في النظام المغربي من رئيس الحكومة والوزراء و هي مسئولة امام الملك و امام البرلمان, وما يسجل عن العدالة الانتقالية في المغرب حتى الوقت الحالي سيظل الطلب مستمر لان انتكاسة الاصلاحات التي اتبعت تستدعي اجراءات جذرية لتصحيح المسار وان العدالة المنشودة ليست مشروع مستحيل وإنما هو مشروع لتقييد هيمنة الدولة بالقانون والعدل وترسيخ ثقافة حقوق الانسان .

مما سبق نستنتج ان بنية ودور الدولة في المغرب وعلاقتها بالنظام السياسي بعد دستور ٢٠١١ مستوفية لشروط الدولة الحديثة من حيث قيامها على : (تعاقد اجتماعي، حرية التصويت على الدستور، توزيع الاختصاصات على السلطة التشريعية والتنفيذية، استقلالية القضاء، والتعددية السياسية) ، الا ان الواقع في المغرب يشير بقاء نظام سلطوي تقليدي يحتكر القرار السياسي ويهمش دور الحكومة والبرلمان والأحزاب، وظلت الملكية السلطة التأسيسية واضعة للدستور ومحددة للنقاط الاساسية والتي اتجهت نحو تحصين الملكية التنفيذية ولم تؤسس لملكية برلمانية . وفيما يتعلق بصلاحيات الملك ووفقا لدستور ٢٠١١ اضافة الى الصلاحيات الدينية التي اناطها الدستور بالملك فانه يحظى بمجموعة من المهام والاختصاصات والرئاسات الاخرى فالملك يرأس العديد من المجالس الدستورية ويعين رئيس الحكومة من الحزب الفائز بأغلبية بمقاعد مجلس النواب، والملك هو رئيس المجلس الوزاري وهو الذي يتداول فيه التوجهات الاستراتيجية لسياسات الدولة والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية . كما يحق للملك ان يحل مجلسي البرلمان او احدهما دون ان تقيد الوثيقة الدستورية هذا الامر الا باستشارة رئيس المحكمة الدستورية كما منح الدستور المغربي للملك من خلال

ترأسه للمجلس الوزاري حق اعلان حالة الحصار وإشهار الحرب دون الرجوع للمؤسسة التشريعية .

المصادر

المجلات والدوريات

١. أمينة هكو، الصياغة الدستورية والقانونية اشكالات في المصطلح وانعكاس على الاداء نموذج دستور ٢٠١١ المغربي, مجلة العربية للعلوم السياسية العدد (١) , ٢٠٢٠ .
٢. بن احمد هوكة واخرون, احتجاجات الريف المغربي من الديمغرافية السياسية الى مينومثولوجيا الذاكرة, المستقبل العربي, العدد (٤٦٧) , كانون الثاني \ ٢٠١٨ .
٣. جميل حمداوي, الشباب المغربي والمشاركة السياسية, المستقبل العربي, العدد (٤٧٤) , اب, ٢٠١٨ .
٤. الحبيب استاتي زين الدين وسعيد شاك, الحراك النسائي المغربي : جدلية التنازع و التمكين, المستقبل العربي (٤٨٥) تموز \٢٠١٩ .
٥. الحبيب بلية, ترقية التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية : دراسة مقارنة, المستقبل العربي, العدد (٤٧٧) , تشرين الثاني ٢٠١٨ .
٦. زكريا افنوش, النموذج التشريعي في ظل الثنائية المجلسية في المغرب, المجلة العربية للعلوم السياسية العدد (٢٧) , صيف ٢٠١٠ .
٧. عبد الرحيم العلام, القضاء الدستوري اهم نواقص الدستور المغربي, المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٥) ، صيف ٢٠١٢ .
٨. عبد الرحيم العلام, صلاحيات الملك في الدستور المغربي ودراسة نقدية, المجلة العربية للعلوم السياسية العددان(٤١, ٤٢ ٩, شتاء – ربيع ٢٠١٤ .
٩. عبد العزيز دحماني, النظامان الداخليان لمجلس البرلمان ودورهما في فاعلية العمل البرلماني بالمغرب, مجلة العربية للعلوم السياسية, العدد (٢) , ٢٠٢٠ .
١٠. عبد القادر بو طالب، الشباب والسياسة وطبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٨) ، ايار ٢٠١٩ .
١١. محمد الادريسي, الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي, كيف والى اين ؟, المستقبل العربي, العدد (٤٦٩) , اذار /٢٠١٨ .
١٢. محمد المساري، جدلية التوافق والصراع في القضاء السياسي المغربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(٣٣) ، شتاء ٢٠١٢ .
١٣. محمد المساوي, الديمقراطية التمثيلية والنظام السياسي المغربي بين الحاجة الى الشرعية وهاجس الضبط, المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد (٢) , ٢٠٢٠ .
١٤. محمد بن هلال, المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات و سبل التجاوز, المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد (٢٩) , شتاء ٢٠١١ .
١٥. محمد صالح, دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية في ضوء دستور ٢٠١١, دراسة تقييمية لحصيلة البرلمان خلال الولاية التشريعية التاسعة, المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد (١) , ٢٠٢٠ .
١٦. محمد مزيان, الدولة في المغرب ومسار التطور من الدولة السلطة, الى الدولة الحديثة, المستقبل العربي, (٤٩٠) , كانون الاول, ٢٠١٩ .
١٧. المصطفى الشادلي, مألات الدولة الوطنية في المغرب بعد الربيع العربي, المستقبل العربي, العدد (٤٨٩) , تشرين الاول, ٢٠١٩ .
١٨. نبيل زكاوي، انحراف مسار مابعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي في المغرب، مجلة سياسات عربية، العدد(٤٧) ، تشرين الثاني ٢٠٢٠ .

التقارير والدراسات : محمد مدني وادريس المعروي وسلوى الزرهوني, دراسة نقدية للدستور المغربي للعام ٢٠١١, المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات حول بناء الدستور .

المواقع الالكترونية/ المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية, ٢٠١٩, الاحتجاجات الاجتماعية اثرت في سمعة المغرب, على الموقع الالكتروني : (http://bit.ly/3rrsnn) ٢٦/اكتوبر.